الأمم المتحدة

A/57/7/Add.21

الجمعية العامة

Distr.: General
6 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البندان ١١٢ و ٣٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/57/L.27/Rev.1

التقرير الثاني والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان الذي قدمه الأمين العام (A/C.5/57/30) وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/57/L.27/Rev.1 المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وخلال نظرها في البيان، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع الممثل الخاص للأمين العام لغواتيمالا ومع ممثلي الأمين العام الآخرين.

٢ - وكما هو مبين في الفقرتين ٥ و ٦ من بيان الأمين العام، فإن المرحلة الراهنة من تشغيل البعثة ستتواصل خلال عام ٢٠٠٣ توطيدا للتقدم المحرز في إطار اتفاقات السلام. وخلال عام ٢٠٠٢، واصلت البعثة الاضطلاع بولايتها المتمثلة في التحقق من الالتزام باتفاقات السلام، وتقديم المساعدة التقنية، وتوفير جهود المساعي الحميدة، وتوعية الجمهور بما تقوم به من أنشطة وبنتائج عملية التحقق. وإذا قررت الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار A/57/L.27/Rev.1، ومددت بالتالي ولاية البعثة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فإن البعثة ستواصل القيام بالأنشطة المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين

061202 061202 02-72552 (A)
0272552

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (A/57/584)، الذي أوصى فيه بتمديد ولاية البعثة لفترة تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٣ - ووردت مناقشة هيكل البعثة في الفقرات ٦ إلى ١٦ من البيان. وستواصل البعثة الاضطلاع بولايتها في عام ٢٠٠٣ بمستوى مُخفض بالمقارنة بعام ٢٠٠٢. وستواصل البعثة تنظيم عملية تحققها من اتفاقات السلام حول أربعة مجالات رئيسية هي: حقوق الإنسان، وحقوق السكان الأصليين، وتعزيز السلطة المدنية، والسياسة الاقتصادية والتنمية الريفية (انظر الفقرة ١٢ من الوثيقة A/C.5/57/30). وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مقترح الميزانية لعام ٢٠٠٣ يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين. الأول هو مواصلة نمط تخفيضات الميزانية المتفق عليه والذي شرع فيه في السنوات السابقة وسيستمر إلى غاية إنهاء البعثة. والثاني هو السماح للبعثة بمواصلة القيام بولايتها التقليدية في الوقت الذي تُشارك فيه أيضا في برنامج انتقالي من شأنه أن يعمل على إعداد الفاعلين الآخرين لتنفيذ خطة السلام بعد رحيل البعثة. وأُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن هذا البرنامج الانتقالي يؤكد التعاون مع المؤسسات الوطنية ويتضمن أيضا دورا هاما يوكل إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. وأُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن التخطيط الراهن يفترض أن البعثة ستنهي ولايتها في نهاية عام ٢٠٠٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حكومة غواتيمالا قد طلبت تمديد ولاية البعثة إلى عام ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة A/57/584). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أحكام الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من مشروع القرار A/57/L.27/Rev.1. **وفي هذا الصدد ومراعاة للتعليقات الواردة أعلاه، ترحب اللجنة الاستشارية بالمعلومات المقدمة إليها والتي تفيد بأن البعثة ستشرع في التخطيط للتصفية النهائية.**

٤ - كما هو مبين في المرفق الأول للبيان، يبلغ صافي احتياجات البعثة المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ما صافيه ٩٠٠ ٦٠٢ ١١ دولار (إجماليها ٩٠٠ ٩٦١ ١٢ دولار). ويمثل ذلك انخفاضا في الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠٠٣، بمبلغ صافيه ٢٠٠ ١٥٢ ٣ دولار، أي بمعدل ٢١ في المائة تقريبا، مقارنة باعتمادات عام ٢٠٠٢. ولاحظت اللجنة من المرفق الخامس للبيان، أن النفقات للسنة الواحدة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ قُدرت بمبلغ ٦٠٠ ٧٨٣ ١٤ دولار، مما أدى إلى نشوء عجز قُدِّر بمبلغ ٥٠٠ ٢٨ دولار، وذلك مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٧٥٥ ١٤ دولار، الذي خُصص للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٥ - كما هو مبين في المرفق الأول للبيان، يبلغ مجموع تكاليف الموظفين المدنيين ٣٠٠ ٦٠٦ ٩ دولار لعام ٢٠٠٣، مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٢ البالغ قدره ٦٠٠ ٨٦٨ ١١ دولار. ويبلغ مجموع الوظائف المقترحة للبعثة ٢٣٣ وظيفة، تضم ٥٣ موظفا دوليا (٤١ من الفئة الفنية و ١٠ من فئة الخدمة العامة و ٢ من فئة الخدمات الميدانية)، و ٦ موظفين وطنيين، و ١١٨ من فئات الموظفين المحليين الأخرى، و ٥٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وإذا قورن ذلك بملاك الموظفين المعتمد لسنة ٢٠٠٢، فإن ثمة اقتراحا بخفض ٣٨ وظيفة، تضم ١٦ وظيفة دولية (٧ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمة العامة و ٢ من فئة الخدمات الميدانية)، و ١٦ وظيفة على مستوى الموظفين المحليين، و ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، ويقابله جزئيا إضافة وظيفة واحدة لموظف وطني جديد (انظر الوثيقة A/C.5/57/30، الفقرة ١٧، والمرفق الأول باء). واستُخدمت في تقدير تكاليف الموظفين معدلات شواغر بنسبة ١٧,٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٣ في المائة للموظفين المحليين.

٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن القسم الأكبر من تخفيضات الموظفين لسنة ٢٠٠٣ يُعزى إلى تخفيض عدد الموظفين الفنيين والإداريين في المقر بمدينة غواتيمالا. كما ستوقف الاستعانة بالمراقبين العسكريين، ويُخفض عدد مراقبي الشرطة من ١٠ في عام ٢٠٠٢ إلى ٦ في عام ٢٠٠٣. وسيبقى مراقب واحد من مراقبي الشرطة في كل واحد من المكاتب الإقليمية، للمشاركة في التحقق من قضايا حقوق الإنسان. ويوضح المرفق الرابع للبيان ملاك الموظفين المقترح للبعثة من قبل الوحدة التنظيمية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هيكل المكتب الإقليمي سيظل دون تغيير في عام ٢٠٠٣. ويُتوقع أن يجري معظم العمل الانتقالي الهام على المستوى الميداني. وستحتم زيادة الأنشطة الانتقالية الموجهة إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، كمكاتب حقوق الإنسان ومكاتب أمين المظالم والمجالس الإنمائية على مستوى الإدارات، على سبيل المثال، زيادة أعمال التحقق الانتقائية على المستوى الميداني. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن أكبر المكاتب الميدانية، الذي يوجد في مدينة غواتيمالا، قد نُقل من المقر إلى أحد الأحياء الأكثر قربا من مركز المدينة، مما ييسر وصول السكان إليه، وكذلك وصول الشركاء في العملية الانتقالية. وأُبلغت اللجنة بأن مفوضية حقوق الإنسان أبدت رغبتها في توحيد الجهود الرامية إلى التأكد من حقوق المواطنين الأصليين، وأنها تنظر في مسألة فتح مكتب لها ومنحه ولاية موسعة في مجال حقوق الإنسان، بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ويجري إعداد خطط أيضا للسماح بتولي برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة

لعمليات الرصد وإعداد التقارير بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية. **وتشدد اللجنة على أهمية هذه المشاركة في الفترة الانتقالية، وعلى أهمية الإنهاء التدريجي لأنشطة البعثة.**

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٤ من البيان، أنه سيتم إنشاء وحدة جديدة معنية بتاريخ البعثة والدروس المستفادة، بغية كفالة توثيق وتحليل خبرة البعثة بالصورة المناسبة. وأُبلغت اللجنة بأن إنشاء الوحدة ستبذل البعثة جهودا جادة من قِبَل توثيق تجربتها الممتدة على مدى عقد تقريبا في غواتيمالا، وإعداد دروس مستفادة لمصلحة الغواتيماليين ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستقبلا. **وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن عمل الوحدة سيكتمل في غضون فترة عام واحد، على النحو المتوخى وتدعو إلى توثيق التعاون فيما بين هذه الوحدة ووحدة الدروس المستفادة في إدارة عمليات حفظ السلام.**

٩ - وتبلغ تقديرات تكاليف التشغيل المتعلقة بالبعثة، لسنة ٢٠٠٣، ما قدره ٣٠٠ ٩٢٠ ١ دولار، مقارنة باعتمادات لسنة ٢٠٠٢ البالغ قدرها ٢٠٠ ٤٣٢ ٢ دولار، وتقديرات تبلغ ٠٠٠ ٢٥٧ دولار للبرامج الأخرى في سنة ٢٠٠٣، مقارنة باعتمادات عام ٢٠٠٢ البالغ قدرها ٨٠٠ ٣١٤ دولار (A/C.5/57/30، المرفق الأول). وتلاحظ اللجنة المستوى المنخفض لتقديرات احتياجات عمليات النقل (A/C.5/57/30، المرفق الأول جيم، الفقرة ١٠). وأُبلغت اللجنة بأن البعثة ستحتفظ بأسطول يتكون من ٩٨ مركبة في عام ٢٠٠٣، مقارنة بأسطول عام ٢٠٠٢ المكون من ١٢٨ مركبة.

١٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى المعلومات المدرجة في المرفق الثالث للبيان، المتعلقة باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية والصندوق الاستئماني لعملية السلام في غواتيمالا. وتبلغ الاعتمادات المخصصة من الصندوق الائتماني للأنشطة المختلفة، دعما لولاية البعثة، ١,٢ مليون دولار. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، يتوقع أن يتاح مبلغ تقديري قدره ٧٠٠ ٦٨٢ دولار، استنادا إلى المساهمات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، أو يجري التفاوض بشأنها، مع المانحين.

١١ - **لعل اللجنة الخامسة قد ترغب في إبلاغ الجمعية العامة بأنها إذا اعتمدت مشروع القرار A/57/L.27/Rev.1، سيلزم رصد اعتمادات إضافية قدرها ٤٠٠ ٦٣١ ١١ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومبلغ قدره ٠٠٠ ٣٥٩ ١ دولار في إطار الباب ٣٢، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مناظر في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.**